# تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية

## – حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2014–


**د. حسين بن العارية** **جامعة أحمد دراية –الجزائر–** hbenlaria@yahoo.fr

**أ. عبد السلام بلبالي** **جامعة أحمد دراية –الجزائر–** abdble@yahoo.com



***Received: October 2017*** ***Accepted: November 2017*** ***Published: December 2017***



**ملخص:** يعالج هذا البحث تحليل أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية بالجزائر للفترة 2000-2014.

باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي تم تشخيص واقع فائض السيولة المصرفية لدى البنوك الجزائرية، كما تم عرض وتقييم أدوات السياسة النقدية المستخدمة في مواجهة فائض السيولة طيلة الفترة والمتمثلة في سعر الخصم، احتياطات الإجبارية، أداة استرجاع السيولة والتسهيلة على الوديعة المغلة للفائدة.

من خلال الدراسة توصلنا إلى أن أداة سعر الخصم لم تكن فعالة ونشطة منذ بداية فائض السيولة، أما أداة استرجاع السيولة، التسهيلة على الوديعة المغلة للفائدة والاحتياطات الإجبارية كانت فعالة ونشطة في تعقيم فائض السيولة حسب الترتيب.

الكلمات المفتاحية: أدوات السياسة النقدية، فائض السيولة المصرفية، بنك الجزائر.

**Abstract :** This paper deals with the analysis of monetary policy tools in light of the excess liquidity of the banking sector in Algeria for the period 2000-2014.

Using the descriptive and analytical approach, the reality of the excess liquidity of the banks was examined and the monetary policy tools used to counter the excess liquidity during the period were presented and evaluated, such as the discount rate, compulsory reserves, liquidity recovery tool and the liquidity deposit on the interest bearing deposit.

Through the study, we found that the discount rate instrument has not been effective since the beginning of the liquidity surplus. The liquidity recovery tool, the cash deposit on interest bearing deposits and the mandatory reserves, were effective and active in sterilizing excess liquidity in order.

**Keywords:** monetary policy tools, surplus bank liquidity, Bank of Algeria.


**مقدمة:**

شهد الاقتصاد الجزائري بداية الألفية الثالثة زيادة مضطردة في صافي الموجودات الخارجية نظرا لارتفاع أسعار البترول، إن هاته الزيادة المستمرة في صافي الموجودات الخارجية أسهمت في وجود سيولة مفرطة بداية من سنة 2002، كما أنها تحولت إلى ظاهرة هيكلية، وفي ضوء صلاحيات وتدخلات البنك المركزي لاستخدام أدوات السياسة النقدية للامتصاص هذا الفائض من السيولة المصرفية، نحاول تقييم وتحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة، ونطرح الإشكالية التالية:

**ما مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في مواجهة فائض السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2000–2014 ؟**

للإجابة على الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

–ما مفهوم فائض السيولة المصرفية؟

–ما واقع السيولة لدى البنوك الجزائرية؟

—ما هي الإجراءات والأدوات المستعملة من طرف بنك الجزائر للحد من فائض السيولة؟

انطلاقا من الإشكالية وجملة التساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

– يوجد فائض سيولة لدى البنوك الجزائرية؛

– فائض السيولة المصرفية ناتج عن صافي الموجودات الخارجية المتزايد المتأتي من عائدات المحروقات؛

– كل الأدوات النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر تعتبر فعالة في امتصاص فائض السيولة.

**هدف وأهمية الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

– تشخيص واقع السيولة المصرفية لدى البنوك الجزائرية؛

– الوقوف على حقيقة فائض السيولة الهيكلي باعتباره ظاهرة لها انعكاسات على أداء الجهاز المصرفي؛

– محاولة تقييم فعالية مختلف الأدوات المستعملة في مواجهة فائض السيولة المستعملة؛

– الخروج بتوصيات تساعد متخذي صناع القرار في إدارة السياسة النقدية.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعطينا نظرة شاملة عن مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة بالجزائر للفترة 2000–2014.

**حدود الدراسة:** يدرس هذا البحث أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف البنك الجزائر لمواجهة فائض السيولة للفترة 2000–2014.

**منهج البحث:** تم انتهاج المنهج الوصفي والتحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بفائض السيولة وأدوات السياسة النقدية، أما المنهج التحليلي فتم الاعتماد عليه لتحليل مختلف المعطيات حول فائض السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها، وأدوات السياسة النقدية في الجزائر.

**مرجعية الدراسة:**للإشارة إلى الأدوات المستخدمة في هاته الدراسة تمثلت في:

– اعتماد المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع والمتمثلة في الدراسات المختلفة السابقة، ومختلف التقارير والتعليمات والأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر؛

– اعتماد المعطيات والمعلومات الإحصائية والبيانية؛

– استخدام أسلوب التحليل والتعليق على مختلف الجداول والأشكال.

**محاور الدراسة:** لإنجاز هذا العمل تم تقسيم الدراسة إلى محورين المحور الأول بعنوان تشخيص فائض السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2000–2014 والمحور الثاني بعنوان أدوات السياسة النقدية المستعملة لمواجهة فائض السيولة في الجزائر.

## المحور الأول: تشخيص فائض السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2000–2014

### 1– مفهوم فائض السيولة المصرفية:

**لغة** : فائض من فاضَ، يقال فاضَ السيلُ أي كثر وسال من ضفة الوادي، وكل سائل جرى، يقال فاضت عينهُ أي سال دمعها بكثرة وللشيء إذا كثُر، فيقال فاض الإناء أي امتلأ.[1] والسيولة من سيل أي ميع وتقال أيضا للنقد الموجود تحت التصرف.[2]

**اصطلاحا:**سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، أما سيولة البنك التجاري فيقصد بها قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه من خلال مجابهة مسحوباتهم العادية والمفاجئة[3].

وتعرف السيولة المصرفية بأنها "قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل ودون خسارة في القيمة حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع"[4].

"أما سيولة الجهاز المصرفي فتعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة

المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف لاستثمار هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثلا لأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي"[5].

أما فائض السيولة المصرفية: فهو الزيادة عن المقدار الكافي من السيولة للوفاء بالتزامات المصرف اتجاه عملائه في الظروف العادية، وخلال مدة زمنية معتبرة (مستمرة) أي غير ظرفية تزول بزوال أسبابها كما يمكن تشخيص الفائض من السيولة لأي مصرف إما عن طريق مؤشرات السيولة المفصح عنها في التقارير المالية الدورية أو من عدم لجوء المصرف إلى البنك المركزي لخصم الأوراق المالية وتحويلها إلى سيولة.

من التعاريف السابقة نستنتج أن للسيولة ثلاث أبعاد وهي: [6]

الوقت: وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد؛

المخاطرة: هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الأصل أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما.

التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

## 2– تطور فائض السيولة في الجزائر خلال الفترة 2000–2014

تعاني العديد من البنوك في الجزائر من مشكل فائض السيولة لديها، منذ نهاية سنة 2001، مما يؤدي إلى ضياع عوائد كان من الممكن الحصول عليها لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت، ويعكس أيضا إلى عدم كفاءة الإدارة النقدية داخل البنك، كما أن فائض السيولة النقدية يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد ليترجم إلى تضخم نقدي؛ و لتشخيص فائض السيولة في الجزائر خلال الفترة 2000–2014 تم احتساب فائض السيولة وفق العلاقة التالية[7]: فائض السيولة = الودائع – القروض

**الجدول رقم (01): تطور الودائع، القروض وفائض السيولة لدى البنوك الجزائرية**(المبالغ بالمليار دج).

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الودائع | 1 441,85 | 1 789,93 | 1 823,00 | 2 442,95 | 2 705,40 | 2 960,60 | 3516,5 | 4517,3 |
| القروض | 993,053 | 1 077,70 | 1 515,10 | 1 379,47 | 1 534,40 | 1 778,90 | 1904,1 | 2203,7 |
| **فائض السيولة** | 448,80 | 712,23 | 307,90 | 1 063,47 | 1 171,00 | 1 181,70 | 1 612,40 | 2 313,60 |
| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | |
| الودائع | 5161,8 | 5146,4 | 5819,1 | 6733 | 7235,8 | 7787,4 | 9117,5 | |
| القروض | 2614,1 | 3085,1 | 3266,7 | 3724,7 | 4296,4 | 5154,5 | 6502,9 | |
| **فائض السيولة** | 2 547,70 | 2 061,30 | 2 552,40 | 3 008,30 | 2 939,40 | 2 632,90 | 2 614,60 | |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة 2000–2014

**الشكل رقم (01): تطور الودائع، القروض وفائض السيولة خلال الفترة 2000–2014**

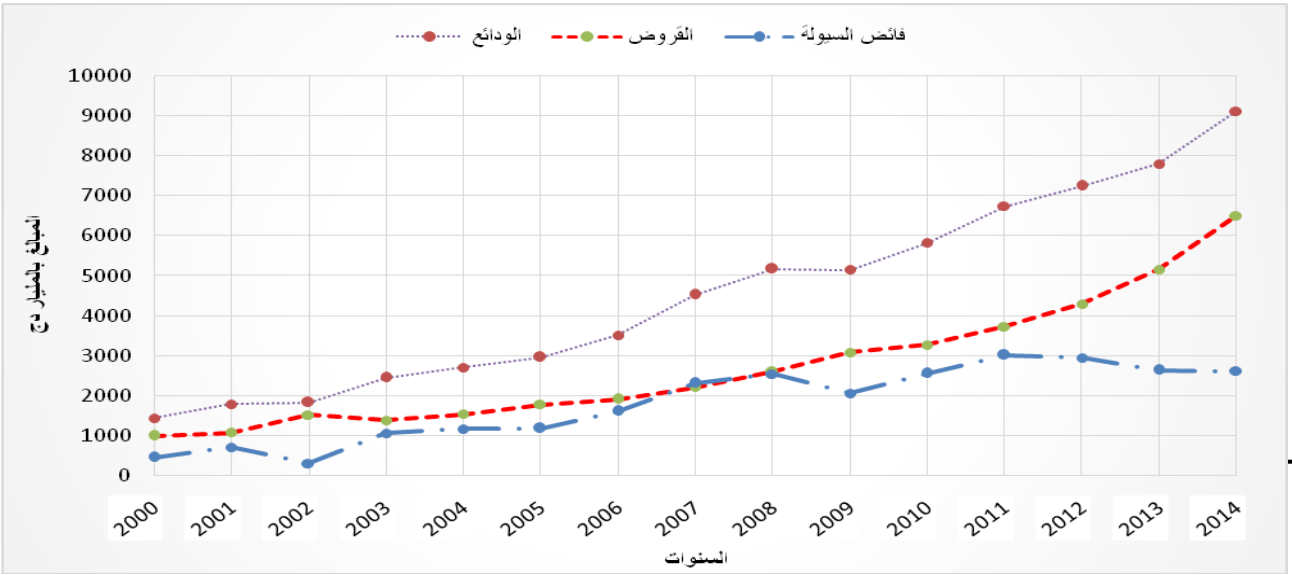

**المصدر**: من إعداد الباحثان بناءا على الجدول السابق ومخرجات برنامج Microsoft Excel 2013.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن مبالغ فائض السيولة المصرفية كانت في تزايد مستمر طيلة الفترة 2000–2008 وحصل تراجع في سنة 2009 بسبب تراجع في صافي الموجودات الخارجية الذي يعتبر المصدر الرئيسي الأول والمؤثر على السيولة المصرفية في هذه الفترة كما أنها عرفت أعلى ارتفاع سنة 2011 لتصل إلى مبلغ 3008.3 مليار دج، ثم لتشهد تراجع طفيف في السنوات 2012، 2013، 2014.

**3– العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:** نحاول من خلال هذا العنصر التطرق لأهم العناصر المؤثرة في السيولة المصرفية بشكل عام وهي كالأتي: [8]

**– عمليات الإيداع والسحب على الودائع:** في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا–أي قلب الودائع إلى نقود قانونية ورقية ومعدنية لانجاز المعاملات اليومية– إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي إلى تقليص سيولته. فإن لعمليات الإيداع– أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية — دور في تحسين سيولة المصرف التجاري.

**– رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:** تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية.

**– موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف** : يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حال توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح بتوسيع قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

**– رصيد رأس المال الممتلك:** يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة، والعكس صحيح، فكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرته الإقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

**4– تحليل العوامل الأساسية المستقلة المؤثرة في السيولة المصرفية بالجزائر:** في ظل ظاهرة فائض السيولة الهيكلي يعتبر الرصد الدقيق للعوامل المستقلة امرأ مهما من اجل تحسن الوضع لذا لابد من الإشارة إلى مختلف العوامل الأساسية المستقلة والتي تساهم بشكل رئيسي في زيادة السيولة المصرفية وهي كالتالي[9]:

الموجودات الخارجية +تسديد الدين العمومي من قبل الخزينة إلى المصارف

أما العوامل التي تساهم في تقليص السيولة تتمثل في:

ودائع الخزينة الجارية لدى البنك + قيم الخزينة المصدرة عن طريق نظام المناقصة في السوق النقدية+ التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي

من خلال الملحق رقم(01) والذي يمثل التغيرات السنوية للعوامل المستقلة المؤثرة في فائض السيولة نلاحظ أن:

– صافي الموجودات الخارجية العامل الأساسي الأول لزيادة فائض السيولة المصرفية للفترة 2000–2004 والفترة 2006–2012 إلا أن في السنوات 2005، 2013، 2014 احتلت المرتبة الثانية من حيث التأثير في زيادة الفائض، كما أن قيمة صافي الموجودات الخارجية كانت أعلى من جميع العوامل المستقلة الأخرى سواء تلك التي تساهم في زيادة فائض السيولة المصرفية أو نقصانها طيلة الفترة 2000–2012.

– ودائع الخزينة الجارية كعامل مستقل مؤثر في فائض السيولة المصرفية لكن من جانب نقصانها يشير تطور التغير في المبالغ مقارنة بالعوامل الأخرى أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث التأثير طيلة الفترة 2000–2008 ماعدا سنتي 2003، 2005، حيث احتلت المرتبة الأولى من حيث التأثير بسنة 2005، وعلى العكس في سنتي 2013، 2014 والتي كانت المبالغ تعبر عن زيادة بدلاً من النقصان في فائض السيولة المصرفية وكان مقدار التغير في المبالغ لسنتي 2013، 2014، حوالي 64.5 مليار دج و1155 مليار دج على الترتيب.

– قيم الخزينة المصدرة للمناقصة في السوق النقدية يعتبر كعامل ثالث من حيث التأثير للفترة 2005–2007، وعامل ثاني للفترة 2009–2012، كما أنها في سنتي 2013، 2014 تعتبر عامل أول مؤثر في نقصان فائض السيولة المصرفية.

– التداول النقدي القانوني كعامل ثالث من حيث التأثير والمساهمة في تقليص فائض السيولة المصرفية للسنوات 2000، 2001، 2003، 2004، 2009، 2012، 2013، 2014، كما احتل المرتبة الرابعة من حيث التأثير للسنوات 2005، 2006، 2010، 2011.

– تسديد الدين العمومي للمصارف يبقى كعامل أخير من حيث التأثير والمساهمة في فائض السيولة المصرفية.

**الشكل رقم (02) تطور مجموع العوامل المساهمة في الزيادة والنقصان لفائض السيولة خلال الفترة 2000–2014**

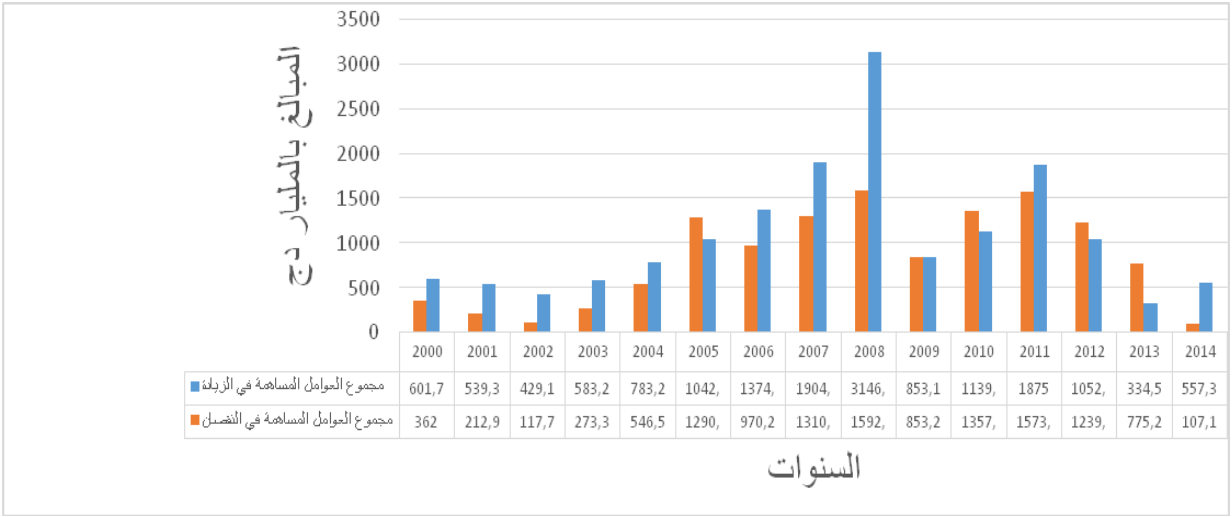


| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع العوامل المساهمة في الزيادة | 601,7 | 539,3 | 429,1 | 583,2 | 783,2 | 1042, | 1374, | 1904, | 3146, | 853,1 | 1139, | 1875 | 1052, | 334,5 | 557,3 |
| مجموع العوامل المساهمة في النقصان | 362 | 212,9 | 117,7 | 273,3 | 546,5 | 1290, | 970,2 | 1310, | 1592, | 853,2 | 1357, | 1573, | 1239, | 775,2 | 107,1 |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بناءا على الملحق رقم (01) ومخرجات برنامج Microsoft Excel 2013 .

ومن خلال التمثيل البياني السابق الذي يوضح مجموع العوامل المساهمة في زيادة فائض السيولة المصرفية مقارنة بالعوامل المساهمة في تقليصها نلاحظ أن:

– مبالغ العوامل المستقلة المساهمة في زيادة السيولة أعلى من تلك التي تقلصها طيلة الفترة 2000–2014 ما عد السنوات 2005، 2010، 2012، 2013.

– عندما كانت العوامل المساهمة في الزيادة أكبر من العوامل المساهمة في النقصان، كان ذلك دافعا لبنك الجزائر ليكثف تدخلاته في السوق النقدية للامتصاص السيولة عن طريق إدراج العديد من الأدوات والتي سنتطرق إليها لاحقا.

**المحور الثاني: أدوات السياسة النقدية المستعملة لمواجهة فائض السيولة في الجزائر**

مع بروز فائض السيولة منذ بداية سنة 2002، وتحوله إلى ظاهرة هيكلية أصبح تسير فائض السيولة محل انشغال عام في إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر بحيث قام بنك الجزائر باستعمال وسائل جديدة للسياسة النقدية لامتصاص هذا الفائض في السيولة المصرفية[10].

وفيما يلي عرض لمختلف أدوات السياسة النقدية المستعملة لمواجهة فائض السيولة في الجزائر:

**1–سعر إعادة الخصم**: هو ذلك المعدل الذي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل التي تأتي بها البنوك التجارية إليه لإعادة خصمها عندما تحتاج إلى سيولة، كما انه يعتبر أداة تأثير على حجم السيولة في الاقتصاد[11].

في إطار فائض السيولة المصرفية والذي أصبح هيكليا لم تعد البنوك تلجأ إلى إعادة التمويل مما جعل أداة سعر الخصم غير نشطة وفعالة في امتصاص هذا الفائض، وفي ما يلي تطور معدلات سعر الخصم:

**الجدول رقم (02) تطور معدلات سعر الخصم خلال الفترة 2000–2014**

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعدل | 6.0 | 6.0 | 5.5 | 4.5 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة 2000–2014

يظهر جليا من خلال الجدول أن معدلات أداة إعادة الخصم عرفت انخفاضا بداية من سنة 2001، منذ ظهور فائض السيولة وانخفاض طلبات البنوك للجوء لإعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، لتصل نسبة 5.5% سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 كانت 6%، أما سنة 2003 عرفت انخفاض بنصف نقطة، ولتشهد استقرار عند معدل 4% بداية من سنة 2004 إلى 2014، وهذا راجع إلى انعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر من طرف البنوك.

**2–الاحتياطات الإلزامية**: هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه باسم هذه البنوك[12].

كما تعتبر الاحتياطات الإجبارية الدنيا وسيلة مؤسسية خاصة للسياسة النقدية التي لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن عن طريق وجوب تشكيل ودائع من طرف المصارف لدى البنك الجزائر قصد تغطية مستوى الاحتياطات الإجبارية التنظيمية على أساس شهري (الفترة الممتدة من 15 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر التالي)[13].

**الجدول رقم (03) تطور معدلات الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة 2000–2014**

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الاحتياطي | %3 | %3 | %4.25 | %6.25 | %6.5 | %6,5 | %6,5 | %8 | %8 | %8 | %9 | %9 | %11 | %12 | %12 |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية والتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر للفترة 2000–2014

عرفت معدلات الاحتياطي الإجباري ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2000–2014، حيث بلغت 3% سنة 2001، 4.25%سنة 2002 وفق التعليمة رقم 06/01 المؤرخة في 06 ديسمبر 2001، ولتستقر عند معدل 6.25%لأربع سنوات متتالية، إلى صدور التعليمة 07–13 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 تم تغيير النسبة إلى 8% لسنتي 2008، 2009، وبموجب التعليمة رقم 09–03 المؤرخة في 25 فيفري 2009 ارتفعت النسبة الى9% ، كما ارتفعت النسبة إلى 11% سنة 2011 بموجب التعليمة رقم 01–12 المؤرخة في 29 ابريل 2012، وبموجب التعليمة رقم 02– 2013 المؤرخة في 23 ابريل 2013 تم رفع نسبة الاحتياطي إلى 12%.[14]

نلاحظ أن بنك الجزائر يتدخل دائما في رفع معدلات الاحتياطي القانوني وهذا تماشيا مع فائض السيولة بداية من سنة 2001، الذي شهد ارتفاعا مستمرا.

**3–أداة استرجاع السيولة:** في سياق النمو المتزايد لفائض السيولة دفع بنك الجزائر إلى استحداث أداة جديدة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة تتمثل في تقنية استرجاع السيولة التي شرع في استعمالها في شهر ابريل 2002.

تعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق n/360 وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر[15].

من خلال الملحق رقم (02) نلاحظ معدلات أداة استرجاع السيولة لـ 7 أيام دخلت حيز التطبيق سنة 2002 بمعدل 2.75 % لينخفض هذا المعدل إلى 0.75% سنة 2004 ثم لتتراوح بين 1.25% و 1.75% مابين سنة 2005 إلى 2008، ليستقر هذا المعدل عند 0.75 % منذ سنة 2009 إلى غاية 2014، أما استرجاع السيولة لـ 3 أشهر والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005، بمعدل 1.90% شهدت ارتفاعا محسوما منذ 2005 إلى 2007 أين بلغ معدلها 2.5% لتعاود الانخفاض تدريجيا وتستقر عند 1.25% منذ 2009 ولغاية 2014، كما أن بنك الجزائر أدرج في سنة 2013 أداة استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل 1,50 % لسنتي 2013 و2014.

يمكن القول أن أداة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض التي تم استخدامها منذ 2002 تعد وسيلة أكثر مرونة من الاحتياطيات الإجبارية، حيث يمكن تعديلها يوم بعد يوم، علاوة على ذلك ليست المشاركة في عمليات استرجاع السيولة إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك تسيير سيولته.

**4–التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة:** تعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر[16]؛ تم إدخال أداة التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة سنة 2005، ومن خلال الملحق رقم (2) نلاحظ أن معدلاتها استقرت عند 0.30% في اغلب السنوات منذ سنة 2005 ولغاية 2014 ولم تعرف هذه المعدلات تغيرات كثيرة حيث ارتفعت سنة 2007 و2008 إلى 0.75%.

مكنت إدارة السياسة النقدية باستخدام مختلف الأدوات السابقة إلى امتصاص مبالغ هامة من فائض السيولة المصرفية خلال الفترة 2000–2014 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم (04) تطور مبالغ السيولة التي تم امتصاصها بمختلف أدوات السياسة النقدية المستخدمة للفترة 2001–2014**(المبالغ بالمليار دج)

| | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| احتياطات | 43,5 | 109,5 | 126,7 | 157,3 | 157,3 | 171,5 | 186,1 | 272,17 | 394,7 | 494,13 | 569,86 | 754,1 | 891,38 | 1 023,96 |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **إجبارية** | | | | | | | | | | | | | | |
| **استرجاع السيولة** | – | 129,7 | 250 | 400 | 450 | 449,7 | 1101 | 1100 | 1100 | 1100 | 1100 | 1350 | 1350 | 1350 |
| **التسهيلة الخاصة بالوديعة** | – | – | – | – | 49,7 | 243 | 483,11 | 1400,4 | 1022,1 | 1016 | 1258 | 1739,9 | 479,9 | 468,6 |
| **المجموع** | 43,5 | 239,2 | 376,7 | 557,3 | 607,3 | 621,2 | 1287,1 | 1372,2 | 1494,7 | 1594,1 | 1669,9 | 2104,1 | 2241,4 | 1350 |

**المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة 2000–2014

**الشكل رقم (03) تطور مبالغ السيولة التي تم امتصاصها بمختلف أدوات السياسة النقدية المستخدمة للفترة 2001–2014**(المبالغ بالمليار دج)

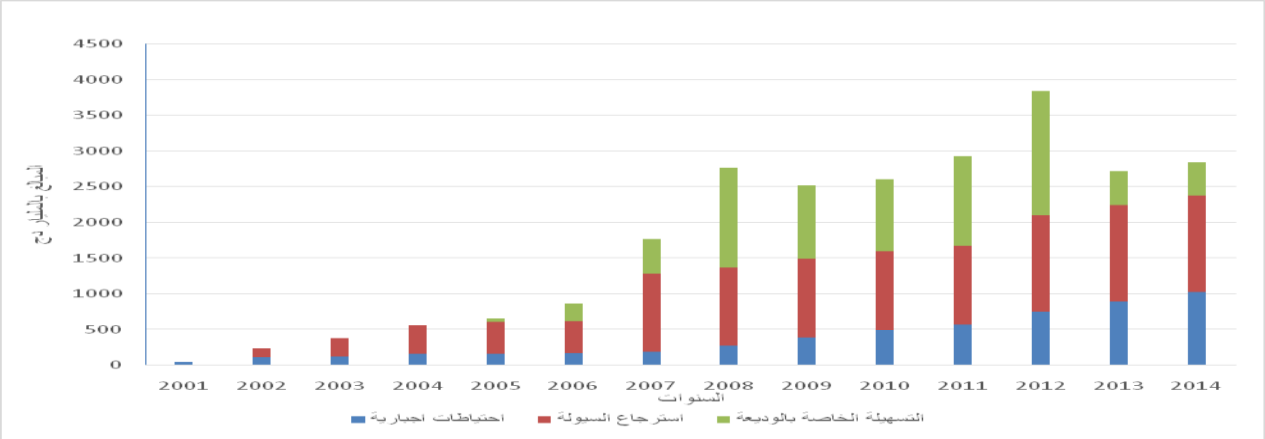


**المصدر**: من إعداد الباحثان بناءا على الجدول السابق ومخرجات برنامج Microsoft Excel 2013.

بعد تحويل الجدول إلى أعمدة بيانية لتسهيل القراءة نلاحظ أن:

– طوال الفترة 2001–2014 تم استخدام أداة الاحتياطات الإجبارية لتعقيم فائض السيولة، كما أن المبالغ التي تم امتصاصها أو تعقيمها عن طريق الاحتياطات الإجبارية كانت في تزايد مستمر من 43.5 مليار دج سنة 2001 لتصل 1023.96 مليار دج نهاية 2014، وهو ما يعني انه تضاعف المبلغ بحوالي 23 مرة مقارنة بسنة 2001، وهي زيادة معتبرة، جاء هذا الارتفاع في مرحلة تميزت بوجود مخاطر تضخمية، أما من حيث الترتيب جاءت أداة الاحتياطات الإجبارية في المقام الثاني خلال الفترة 2001–2005، وفي المقام الثالث خلال الفترة 2006–2012، لتعود إلى المرتبة الثانية لسنتي 2013 ، 2014 وهذا بفضل زيادة معدلات الاحتياطي من 8% إلى 9% سنة 2009 لتصل 11%، 12% سنة 2011 ، 2012 على التوالي، وتستقر عند نفس المعدل 12% للسنوات 2013، 2014.

– منذ بداية استخدام أداة استرجاع السيولة سنة 2002، المبالغ الممتصة من خلال هاته الأداة كانت في تزايد مستمر تقدر بـ 129.7 مليار دج سنة 2001 لتصل 449.7 مليار دج سنة 2006، ثم تثبت من طرف مجلس النقد والقرض عند مبلغ 1100 مليار دج طيلة الفترة 2007–2011، لتزداد وتصل 1350 مليار دج للسنوات 2012، 2013، 2014، كما أن أداة استرجاع السيولة جاءت في المقام الأول منذ استخدامها على خلاف سنة 2008 جاءت في المقام الثاني بعد التسهيلة الخاصة بالوديعة.

– منذ بداية استخدام أداة التسهيلة الخاصة بالوديعة سنة 2005، عرفت المبالغ الممتصة من خلال هاته الأداة تزايد مستمر للفترة 2005–2008 لتصل 1400.4 مليار دج سنة 2008 مقارنة بـ49.7 مليار دج سنة 2005 ولتشهد فيما بعد تراجع وتصل 1022.1 مليار دج و1016 مليار للسنوات 2009–2010، نتيجة تراجع السيولة المصرفية لدى البنوك التي تأثرت

بتراجع صافي الموجودات الخارجية سنة 2009 إثر تراجع أسعار النفط في السوق العالمية، ولترتفع سنة 2011، 2012 ولتصل 1739.9 مليار دج ثم تشهد تراجع في السنوات 2013–2014 لتصل 479.9 مليار دج و468.9 مليار دج على التوالي . أما من حيث الترتيب من بين جميع الأدوات المستعملة في امتصاص السيولة تأتي أداة التسهيلة الخاصة بالوديعة في المرتبة الأولى في السنوات 2011،2008، 2012 والمرتبة الثانية للسنوات 2006، 2007، 2009، 2010، والمرتبة الثالثة في باقي السنوات بداية من 2005، كما يمكن القول أن أداة التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة أداة فعالة ونشطة بحيث أعطى بنك الجزائر لها أهمية بالغة من حيث الاستخدام.

بعد تحليل مختلف الأدوات المستعملة نقوم تحليل مكونات الإصدار النقدي كما يبينه الجدول رقم (05) حيث يبرز صافي الموجودات الخارجية كعنصر أساسي للإصدار النقدي خلال الفترة (2000–2004) ثم تحوله إلى مصدر شبه وحيد بداية من سنة 2005 كما انه أصبح يغطي بالكامل الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2006–2014).

**الجدول رقم (05) مكونات الإصدار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)**(المبالغ بالمليار دج)

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صافي الموجودات الخارجية | 775.9 | 1310.8 | 1755.7 | 2342.7 | 3119.2 | 4179.7 | 5515 | 7415.5 | 10247 | 10886 | 11997 | 13922 | 14940 | 15225 | 15735 |
| قروض للحكومة | 677.6 | 569.7 | 578.7 | 423.4 | -20.6 | -933.2 | -1304 | -2193 | -3627 | -3489 | -124.8 | 319.9 | 953.6 | 1920.9 | 4489.4 |
| قروض للاقتصاد | 993.7 | 1078.4 | 1266.8 | 1380.2 | 1535 | 1779.8 | 1905.4 | 2205.2 | 2615.5 | 3086.5 | 3268.1 | 3726.5 | 4287.6 | 5156.3 | 6504.6 |
| m2 | 1659.2 | 2473.5 | 2901.5 | 3354.3 | 3738 | 4146.9 | 4827.6 | 5994.6 | 6955.9 | 7173.1 | 8280.7 | 9929.2 | 11015 | 11942 | 13664 |
| M1 | 1041.3 | 1238.5 | 1416.3 | 1630.4 | 2160.5 | 2422.7 | 3177.8 | 4233.6 | 4964.9 | 4944.2 | 5756.4 | 7141.7 | 7681.5 | 8249.8 | 9580.2 |

**المصدر** : التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (2000–2014).

رغم مختلف أدوات السياسة النقدية التي استعملها بنك الجزائر جاهدا إلى امتصاص فائض السيولة الهيكلي في الاقتصاد الجزائري يبقى نوع من قصور في هاته الأدوات وإدارة السياسة النقدية، بحيث تعد سنة 2014 السنة الرابعة عشر للتسيير ومواجهة فائض السيولة، ومن خلال كافة الجهود التي بذلها بنك الجزائر ساعيا لامتصاص فائض السيولة، كما أوضح محافظ بنك الجزائر من خلال عرضه لتقرير حول الوضعية الاقتصادية للأشهر التسعة من سنة 2015 مؤكدا أن بنك الجزائر شرع في تقليل استرجاع السيولة تدريجيا ومن المنتظر عودة البنوك والمؤسسات المالية إلى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، لاسيما عن طريق إعادة الخصم وهذا بعد صدور نظام رقم 01/15 المؤرخ في 19 فبراير 2015 المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية، وإعادة خصم السندات الخاصة، التسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية، يرجع إصدار هذا النظام الأخير كإجراء احترازي تحسبا إلى نقص السيولة لدى البنوك والمؤسسات المالية وهذا بعد دراسات وتقديرات تنبؤيه من البنك المركزي، في الأخير يمكن القول أن تدخلات البنك المركزي لامتصاص الفائض من السيولة كانت ناجحة إلى حد ما، بحيث شهدت سنة 2015 منعرجا فيما يخص تطور بعض المجاميع للقطاع النقدي، لأول مرة منذ بداية سنة 2000 تقلص فائض السيولة المصرفية، ولم تعد الخزينة دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي ولم يصبح المجمع "صافي الموجودات الخارجية" منذ 2014 المصدر الأساسي للتوسع النقدي، كما أن إدارة السياسة النقدية ستتجه نحو ضخ السيولة كل هذا جاء تحت تأثير التقلص القوي لودائع المحروقات، وللمرة الأولى منذ بداية السنوات 2000 تقلص المتوسط السنوي للفائض السيولة المصرفية في 2015، منتقلا من 2826.3 مليار دج في 2014 إلى 2135 مليار دج .[17]

**خاتمة:**

بناءاً على ما تم التطرق إليه في هاته الدراسة ومن خلال محورين المحور الأول تم فيه طرح الإطار النظري لفائض السيولة المصرفية وكذا تشخيص واقع فائض السيولة المصرفية ثم تفسير أهم العوامل المؤثرة في فائض السيولة في الجزائر كما تم في المحور الثاني عرض مختلف أدوات السياسة النقدية المستعملة لمواجهة فائض السيولة وتحليل فعاليتها وعليه نخلص في الأخير بمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها ما يلي:

– عانى الجهاز المصرفي في الجزائر فائض سيولة هيكلي خلال الفترة سنة 2001-2014.

– خلال الفترة 2000-2014 فائض السيولة المصرفية شهد تزايدا مستمرا على غرار سنة 2009 شهد تراجع طفيف.

– يعدا الرصد الدقيق للعوامل المستقلة أمرا مهما من اجل تعقيم فائض السيولة المصرفية.

– تمكن بنك الجزائر من ممارسة السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2014 تهدف إلى التحكم في الفائض الهيكلي للسيولة المصرفية من خلال أدوات السياسة النقدية.

– أدوات استرجاع السيولة، التسهيلة المغلة للفائدة وأداة الاحتياطي الإجباري مكنت بنك الجزائر في استهداف تعقيم فائض السيولة باعتبارها أدوات فعالة ونشطة على الترتيب خلال الفترة 2000-2014.

**التوصيات المقترحة**

– السعي نحو تنويع مصادر الموجودات الخارجية من مصادر أكثر استقرار؛

– العمل على تعزيز رقابة بنك الجزائر على البنوك، مع ضمان تحقيق الأهداف المرسومة لها؛

– ضمان توظيف الفائض من السيولة في الاستثمارات المنتجة الناجحة والتي تهدف في الزيادة في الإنتاج الحقيقي؛

– التأكيد على مراجعة استعمالات الأدوات السياسة النقدية القائمة حاليا، وإدخال أدوات جديدة يمكن التعامل بها في السوق النقدية وتطوير مؤشرات مالية ونقدية تعكس حقيقة الأوضاع المالية للقطاع المصرفي؛

– مواكبة المستجدات التقنية الحديثة للعمل المصرفي والاستفادة منها في المجالات المصرفية المختلفة، كالتسويات المالية والمقاصة والبطاقات الائتمانية كوسائل دفع للأغراض التجارية والتحويلات المالية والربط الشبكي.

**الهوامش:**

1- لويس معلوف اليسوعي، **المنجد الأبجدي**، دار المشرق – بيروت، الطبعة الثامنة، 1990، ص748.

2- نفس المرجع السابق، ص 574.

3 – حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل "دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2014، ص 22.

4- عبد الغفار حنفي وأبو عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص94.

5- مفلح عقل، **وجهات نظر مصرفية**، ط 1 ، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006 ،ص158

6 - Peter Howells , Keith Bain, Financial Markets & Institution, 3th ed , prentice Hall, 2000, p8.

7- سليمان ناصر، **مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها**، بحث مقدم للملتقى الوطني حول: إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاساتها على الخدمات المصرفية الجزائرية، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس-، أيام 06-07 ماي 2014، ص 3.

8- معهد الدراسات المصرفية، **إدارة السيولة في المصرف التجاري**، إضاءات مالية ومصرفية نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، سبتمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 2، ص 2.

9– صدوقي عبد الحفيظ، **التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه خلال الفترة 1990–2007**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر،2015، ص 699.

10– التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2009، ص 171.

11– الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2013، ص 152،153.

12– الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 157.

13– محمد راتول، صلاح الدين كروش، **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000–2010)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، ربيع 2014، ص99.

14– انظر إلى:

– التعليمة رقم 06/01 المؤرخة في 06 ديسمبر 2001.

– التعليمة 07–13 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007.

– التعليمة رقم 09–03 المؤرخة في 25 فيفري 2009.

– التعليمة رقم 01–12 المؤرخة في 29 ابريل 2012.

– التعليمة رقم 02– 2013 المؤرخة في 23 ابريل 2013.

15– رايس فضيل، **تحديات السياسة النقدية وحدات التضخم في الجزائر (2000–2011)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61–62/شتاء–ربيع 2013، ص 200.

16- Instruction Banque d'Algérie, no 04-05 de juin 2005 relative a la facilité de dépôt remunéré .

17– بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، نوفمبر 2016، ص 136.

**الملحق رقم (01) التغيرات السنوية للعوامل المستقلة المؤثرة على السيولة المصرفية في السوق النقدية للفترة (2000-2014).**

(المبالغ بالمليار دج)

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صافي الموجودات الخارجية | 601,70 | 539,30 | 429,10 | 583,20 | 783,2 | 1 042,4 | 1 374,8 | 1 856,6 | 2 844,60 | 638,4 | 1 139,70 | 1 875,00 | 1052,1 | 334,5 | 557,3 |
| تسديد الدين العمومي للمصارف | - | - | - | - | - | - | - | 47,5 | 301,6 | 214,7 | - | - | - | - | - |
| المجموع | 601,7 | 539,3 | 429,1 | 583,2 | 783,2 | 1042,4 | 1374,8 | 1904,1 | 3146,2 | 853,1 | 1139,7 | 1875 | 1052,1 | 334,5 | 557,3 |
| ودائع الخزينة الجارية لدى البنك | -315,4 | -119,9 | -28,5 | -159,3 | -451,7 | 1070,7 | -524,2 | -784,2 | -1046,5 | -36,5 | -526,37 | -538,86 | 252,05 | 65,5 | 1155 |
| التداول النقدي القانوني E | 46,6 | 93 | 89,2 | 114 | 94,8 | 47,8 | 161,8 | 209,2 | 260,4 | 288,2 | 282,3 | 478,3 | 386,7 | 250,4 | 487 |
| قيم الخزينة المصدرة للمناقصة في السوق النقدية | | | | | | 171,8 | 284,2 | 317,35 | 285,55 | 528,55 | 548,9 | 556,2 | 600,85 | 590,3 | 775,11 |
| المجموع | -268,8 | -26,9 | 60,7 | -45,3 | -356,9 | -851,1 | -78,2 | -257,65 | -500,55 | 780,25 | 304,83 | 495,64 | 735,5 | 906,2 | 2417,11 |

**المصدر**:من إعداد الباحثان بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (2000-2014).

**الملحق رقم (02) تطور معدلات أدوات استرجاع السيولة للفترة (2000-2014).**

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعدل على استرجاع السيولة لسبعة أيام | - | - | 2.75 | 1.75 | 0.75 | 1.25 | 1.25 | 1.75 | 1.75 | 0.75 | 0.75 | 0.75 | 0.75 | 0.75 | 0.75 |
| المعدل على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر | - | - | - | - | - | 1.9 | 2 | 2.5 | 2 | 1.25 | 1.25 | 1.25 | 1.25 | 1.25 | 1.25 |
| استرجاع السيولة لمدة أشهر | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 1.5 | 1.5 |
| فوائد تسهيلات الإيداع | - | - | - | - | - | - | 0.3 | 0.75 | 0.75 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 |

**المصدر**: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، سبتمبر 2011، ص17

Bulletin statistique trimestriel : no. 3(juin 2008), p12, and no.10 (juin 2010), p17.

تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.